الأمم المتحدة
A/79/439/Add.1
الجمعية العامة
Distr.: General
11 December 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 20 (أ) من جدول الأعمال

العولمة والترابط: دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة ستيفاني **روميرو فيغا** (أوروغواي)

أولا - مقدمة

1 - أجرت اللجنة مناقشة عامة بشأن البند 20 من جدول الأعمال (انظر A/79/439، الفقرة 2). ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في هذا البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة[1].

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/79/L.31 و A/C.2/79/L.31/Rev.1

2 - في الجلسة الحادية والعشرين، المعقودة في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، عرض ممثل أوغندا (باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، وأيضا مع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة دإط-23/10 المؤرخ 10 أيار/مايو 2024) مشروع قرار بعنوان " دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط " (A/C.2/79/L.31).

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ثلاثة أجزاء، تحت الرموز التالية: A/79/439 و A/79/439/Add.1 و A/79/439/Add.2.

(1) انظر A/C.2/79/SR.18 و A/C.2/79/SR.19 و A/C.2/79/SR.21 و A/C.2/79/SR.22 و A/C.2/79/SR.25.

الرجاء إعادة استعمال الورق

3 - وفي الجلسة الخامسة والعشرين المعقودة في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار منقح بعنوان "دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط" (A/C.2/79/L.31/Rev.1) قدمه مقدمو مشروع القرار A/C.2/79/L.31.

4 - وفي الجلسة ذاتها، صوتت اللجنة على الإبقاء على الفقرة الثانية عشرة من ديباجة مشروع القرار A/C.2/79/L.31/Rev.1 وذلك بتصويت مسجل بأغلبية 117 صوتا مقابل 53 صوتا وامتناع 4 أعضاء عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأردن، إريتريا، إسواتيني، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، زامبيا، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، شيلي، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فانواتو، الفلبين، فيجي، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لبنان، ليبريا، ليبيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، هندوراس، اليمن.

المعارضون:

الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تشيكيا، تونغا، الجبل الأسود، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مقدونيا الشمالية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النمسا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا (مملكة -)، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

الممتنعون عن التصويت:

تركيا، جمهورية كوريا، المكسيك، النرويج.

5 - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثلا المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية ببيانين تعليلاً للتصويت بعد التصويت على الفقرة الثانية عشرة من الديباجة.

6 - وفي الجلسة الخامسة والعشرين أيضا، أدلى ممثل الصين ببيان بعد التصويت على الفقرة الثانية عشرة من الديباجة.

7 - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل الأرجنتين ببيان قبل التصويت على مشروع القرار A/C.2/79/L.31/Rev.1.

8 - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان تعليلا للتصويت قبل التصويت على مشروع القرار A/C.2/79/L.31/Rev.1.

9 - وفي الجلسة الخامسة والعشرين أيضا، اعتُمد مشروع القرار A/C.2/79/L.31/Rev.1 بتصويت مسجل بأغلبية 127 صوتا مقابل 3 أصوات، وامتناع 50 عضوا عن التصويت (انظر الفقرة 11). وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسواتيني، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، رواندا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، شيلي، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فانواتو، الفلبين، فيجي، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كيريباس، كينيا، لبنان، ليبريا، ليبيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، ناورو، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، الهند، هندوراس، اليمن

المعارضون:

الأرجنتين، إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تشيكيا، تونغا، الجبل الأسود، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة،

مقدونيا الشـمالية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـمالية، موناكو، النرويج، النمسـا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا (مملكة –)، اليابان، اليونان.

10 – وفي الجلسـة نفسـها، أدلى ممثل هنغاريا، باسـم الاتحاد الأوروبي، ببيان تعليلا للتصـويت بعد التصويت على مشروع القرار A/C.2/79/L.31/Rev.1.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

11 - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها 199/62 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2007 و 222/63 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2008 و 210/64 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2009 و 168/65 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010 و 210/66 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2011 و 219/68 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2013 و 211/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 227/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 228/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 175/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 المتعلقة بدور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركّز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحدٍّ يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتؤكد من جديد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد كذلك اتفاق باريس[1] وبدء نفاذه بصورة مبكرة، وإذ تشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وإذ تشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[2] التي لم تودع بعدُ صك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

---

(1) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(2) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

وإذ تعيد تأكيد الأهمية الحيوية التي يكتسيها إيجاد نظام متعدد الأطراف يكون شفافا وفعالا ويشمل الجميع من أجل التصدي للتحديات المعاصرة الملحة على الصعيد العالمي،

وإذ ترحب بانعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل يومي 22 و 23 أيلول/سبتمبر 2024 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، الذي اتُّخذ فيه القرار 1/79 المعنون "ميثاق المستقبل" ومرفقيه،

وإذ تدرك عالمية الأمم المتحدة، وتؤكد من جديد التزامها بتعزيز وتدعيم فعالية وكفاءة منظومة الأمم المتحدة، وتسلّم بأن الحوكمة الاقتصادية العالمية في عالمٍ مترابطٍ بشكل متزايد تتسم بأهمية بالغة لنجاح الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان، وأنه رغم الجهود المبذولة على مر السنين، لا يزال من الضروري مواصلة تحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية وتعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الصدد،

وإذ تؤكد على ضرورة تعزيز تمثيل البلدان النامية وصوتها في صنع القرارات الاقتصادية على الصعيد العالمي، ووضع المعايير والحوكمة الاقتصادية العالمية في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية،

وإذ تؤكد من جديد على الدور المركزي للحكومات في الإسهام في عمل الأمم المتحدة في مجال تعزيز التنمية، داخل البلدان وفيما بينها وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، مع الاعتراف بأهمية التعامل مع الجهات المعنية،

وإذ تؤكد من جديد أيضا دور الجمعية العامة وسلطتها في التصدي للمسائل التي تهم المجتمع الدولي على الصعيد العالمي، على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة، وأن الجمعية توفر منتدىً عالميا متعدد الأطراف شاملا للجميع يضفي قيمة لا تضاهى على مناقشاتها وعلى قراراتها المتعلقة بالمسائل العالمية التي تهم المجتمع الدولي،

وإذ تسلّم بأنه على الرغم مما حملته العولمة معها من فرص وزخم قوي للنمو الاقتصادي العالمي، ما زالت هناك تحديات كبرى يتعين التصدي لها من خلال تعددية الأطراف، وإذ تشدد على ضرورة توجيه اتجاه العولمة وجعلها أكثر نشاطا وشمولا واستدامة،

وإذ تعيد الالتزام بالانطلاق معا في مسيرة تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تظل مكرسة جهودها بشكل جماعي سعياً إلى تحقيق التنمية العالمية وإلى تحقيق تعاون مثمر للجميع يمكن أن يحقق مكاسب هائلة لكل البلدان ولجميع المناطق في العالم، وإذ تؤكد من جديد أن لكل دولة سيادة دائمة كاملة تمارسها بحرية على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية،

وإذ تسلّم بأن العولمة والترابط يعنيان ضمنا أن الأداء الاقتصادي لبلد ما يتأثر بصورة متزايدة بعوامل خارجة عن حدوده الجغرافية، وأن تعظيم فوائد العولمة بطريقة منصفة أمر يتطلب تدابير متسقة تتخذ على المستويات العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، وأن الحاجة لا تزال قائمة لتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا،

وإذ تشدد على أن العولمة يجب أن تمنح البلدان الاستطاعة والقدرة المالية على اتباع سياسات محلية لتحسين رفاه مجتمعاتها، واختيار نماذجها الإنمائية الخاصة بها، والسعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياقها الوطني، وأنها أداة مفيدة للتنمية ينبغي أن تعم فائدتها جميع البلدان والشعوب وأن

الجهود التي تبذلها الحكومات لتهيئة بيئة تمكينية وطنية مواتية لتنفيذ خطة عام 2030 تحتاج إلى أن تدعمها بيئة اقتصادية دولية مواتية تتسم بالشمول والمنفعة المتبادلة لسلع تلك البلدان وخدماتها وتفضي إلى الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك الاستثمار في البنية التحتية المستدامة والعالية الجودة،

وإذ تؤكد من جديد تأييدها القوي للعولمة المنصفة والشاملة للجميع، وضرورة أن يؤدي النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام إلى تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، والقضاء على الجوع والحد من اللامساواة، وعزمها في هذا الصدد على جعل هدفي توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بما يشمل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص الآخرين الذين يعيشون أوضاعا هشة، إحدى الغايات الرئيسية للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة واستراتيجيات التنمية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بطرق منها الاستعانة بمؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، في إطار الجهود التي تستهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتتخذ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 برنامج عمل لها،

وإذ تسلّم بأن العولمة قد حققت العديد من التطورات الإيجابية على مر السنين ويرجع إليها الفضل في استدامة فترة من النمو الاقتصادي والحد من الفقر وإيجاد فرص العمل وتحقيق مستويات معيشة أعلى للكثيرين وتوفير حلول مبتكرة في مجال العمل المناخي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أعم،

وإذ تلاحظ مع القلق أن المكاسب المتأتية من العولمة توزَّع توزيعا غير متساو داخل البلدان وفيما بينها، وأن العولمة وعملية إعادة تخصيص الموارد في جميع أنحاء العالم قد أغفلتا العديد من الناس والبلدان، لأسباب منها التغيرات التكنولوجية السريعة في سياق التفاوت الرقمي العميق، وأوجه عدم المساواة في إمكانية الحصول على الموارد المالية، وهياكل العمالة المتغيرة التي فُقدت بسببها فرص عمل،

وإذ تؤكد من جديد أن الأدلة تبين أن المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، ومشاركة المرأة واضطلاعها بأدوار قيادية بصورة تامة وعلى قدم المساواة في الميدان الاقتصادي تكتسي أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي والإنتاجية بصورة كبيرة، وأن المرأة تؤدي دورا حاسما في التنمية وتسهم في التحول الهيكلي، وأن مشاركتها الكاملة وعلى قدم المساواة في صنع القرار والاقتصاد أمر حيوي لتحقيق التنمية المستدامة، وإذ تؤكد من جديد أيضا أن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، ولا سيما المقيمات منهن في المناطق الريفية، سيسهمان إسهاما حاسما في إحراز التقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والترابط العالمي يَعِدان بإمكانات كبيرة تتيح التعجيل بالتقدم البشري وسد الفجوات الرقمية وإيجاد مجتمعات تقوم على المعرفة، وهو ما يَعِد به أيضا الابتكار العلمي والتكنولوجي في مجالات شتى من قبيل الطب والطاقة،

وإذ تؤكد من جديد كذلك الالتزام بالقضاء على الفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده، وتعزيز النمو المطرد والشامل والمنصف والتنمية المستدامة والرخاء الشامل للجميع على الصعيد العالمي، والتشجيع على تطوير القطاعات المنتجة في البلدان النامية لتمكينها من المشاركة بمزيد من الجدوى والفعالية في عملية العولمة والاستفادة منها،

وإذ تسلّم بأن النظام الدولي المتعدد الأطراف ينبغي أن يستمر في دعم التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، وإيجاد فرص العمل، ودعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق الاستدامة البيئية والقدرة على الصمود، وأن يستمر في تعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون على جميع المستويات،

وإذ تدرك أن الآفاق المستقبلية للاقتصادات والمجتمعات بأكملها ستتوقف على مدى فعالية استجابة جميع الجهات صاحبة المصلحة للاتجاهات والتحديات التكنولوجية ولتفاعل تلك الاتجاهات مع الاتجاهات الرئيسية الأخرى مثل اللامساواة المتزايدة داخل البلدان وفيما بينها والتوسع الحضري والطبيعة المتغيرة للعمالة وظهور أشكال جديدة من العمل والطابع غير الرسمي المستمر للنشاط الاقتصادي والتحولات الديمغرافية وتغير المناخ وتزايد حجم الكوارث والتحديات البيئية،

وإذ تؤكد من جديد تعددية الأطراف بوصفها أفضل سبيل لتغلب العالم على جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتعافي منها بفعالية ومنع حدوث حالات طوارئ صحية في المستقبل،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقراً وضعفاً هي الأكثر تضرراً من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلِّم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات والعلاجات الدوائية ووسائل التشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تلاحظ مع القلق أن حالات التوتر التجارية الراهنة وازدياد التدابير التقييدية التجارية يؤديان إلى زيادة عدم اليقين الاقتصادي بشكل كبير، وإذ تؤكد أن إيلاء الأولوية للتعاون العالمي وتعزيزه، بوسائل منها الحلول المتعددة الأطراف، يخدمان مصلحة الجميع ويظلان عنصرين بالغي الأهمية في الوفاء بوعد العولمة،

وإذ تعرب عن القلق إزاء التأثير السلبي الذي يلحق بالتنمية وغيرها بسبب اشتداد هشاشة الاقتصاد العالمي وتراجع اتجاهات النمو والتجارة على الصعيد العالمي، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي لا يزال يمر بمرحلة حرجة محفوفة بالعديد من مخاطر الهبوط، ومنها التدفقات السلبية الصافية لرؤوس الأموال من البلدان النامية، والمديونية الخاصة والعامة المتصاعدة في كثير من البلدان النامية التي أدى ارتفاع معدلات الفائدة والتضخم إلى تفاقمها، وارتفاع معدلات البطالة والطابع غير الرسمي للوظائف، ولا سيما في صفوف الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، وإذ تؤكد الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود من أجل التصدي لأوجه الضعف

والاختلال البنيويين، وإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه، مع تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن بهدف التصدي لتلك التحديات وإحراز تقدم في الحفاظ على الطلب العالمي،

وإذ تكرر تأكيد التعهد بعدم ترك أحد خلف الركب، وإذ تعيد تأكيد إقرارها بأن كرامة الإنسان أمر أساسي ورغبتها في أن ترى أهداف التنمية المستدامة وغاياتها تتحقق لما فيه منفعة جميع الأمم والشعوب وشرائح المجتمع كافة، وإذ تجدد التزامها ببذل قصاراها للعناية أولا بمن هم أشد تخلفا عن الركب،

1 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام المعنون "الوفاء بوعد العولمة: النهوض بالتنمية المستدامة في عالم مترابط"[3]؛

2 - ***تكرر تأكيد*** ضرورة اتباع نهج متعددة الأطراف تكون شفافة وفعالة وشاملة للجميع لمواجهة التحديات العالمية، وتعيد في هذا الصدد تأكيد الدور الهام لمنظومة الأمم المتحدة في الجهود المبذولة حاليا لإيجاد حلول مشتركة لهذه التحديات؛

3 - ***تقر*** بأن النظام المتعدد الأطراف المنشَّط، الذي تشكل الأمم المتحدة محورَه، هو الركيزة الأساسية لاتباع نهج متجدد لعولمة أكثر إنصافا وشمولا واستدامة بما يكفل ألا تتسبب العواقب السلبية للعولمة في تهديد سبل عيش الشعوب واستدامة الكوكب؛

4 - ***ترحب*** بالجهود التي يبذلها حاليا الأمين العام لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بهدف تحسين الدعم المقدم للبلدان في تنفيذها لخطة التنمية المستدامة لعام 2030[4]، تمشيا مع عالمية تطبيق أهداف التنمية المستدامة وطابعها العالمي المتكامل الذي لا يقبل التجزئة ووفقا للسياسات والخطط والأولويات والاحتياجات الإنمائية الوطنية، وإذ تدرك أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد عالمي وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وتهيب بجميع الجهات صاحبة المصلحة تنفيذ المهام المتبقية بسرعة واتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

5 - ***تلتزم*** بدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشكل كامل وبمواصلة تعزيزها، بما في ذلك نظام المنسق المقيم، لجعلها أكثر استراتيجيةً واستجابة ومساءلة وتعاونًا وتكاملاً في دعم البلدان النامية في تحقيق خطة عام 2030 وفي مواجهة التحديات الحالية والجديدة والناشئة التي تصادف التنمية المستدامة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ودعماً للأولويات والسياسات الوطنية، بما في ذلك من خلال أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وتدعو إلى زيادة التمويل الكافي والمستدام والذي يمكن التنبؤ به لتحقيق هذه الأهداف؛

6 - ***تحيط علما مع التقدير*** بمبادرة المسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل، التي أعلن عنها الأمين العام بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية؛

7 - ***تؤكد من جديد*** الحاجة إلى اضطلاع الأمم المتحدة بدور أساسي في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية والعمل على اتساق وتنسيق وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإجراءات التي يتفق عليها المجتمع الدولي، وتكرر تأكيد التزامها بتعزيز التنسيق في الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع جميع

---

(3) A/79/321.

(4) القرار 1/70.

المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى من أجل دعم التنمية المستدامة، في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

8 - ***ترحب*** بإنشاء فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل الذي يرأسه ويعقده الأمين العام، وتحيط علما بموجزات الفريق بشأن الأزمة الثلاثية الأبعاد، وتلاحظ الجهود الهامة المبذولة على المستويات الوطني والإقليمي والدولي للتصدي للتحديات التي تشكلها المخاطر المستمرة التي تهدد الاقتصاد العالمي، وتسلم بضرورة بذل مزيد من الجهود للنهوض بالانتعاش الاقتصادي والتصدي لأمور من بينها اضطراب الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية على الصعيد العالمي، وعدم اليقين الذي يكتنف السياسات، والتوترات التجارية، والتقلبات المالية، وعدم القدرة على تحمل الديون وارتفاع معدلات البطالة في عدة بلدان؛

9 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على المضي قدما على نحو استباقي في الإصلاحات الاقتصادية، حسب الاقتضاء، وتحديث نموذج النمو، والتركيز على شمولية التنمية، وفي الوقت نفسه، تعزيز التعاون الدولي، وتجنب سياسات التقوقع والحمائية، بغية تشجيع اقتصاد عالمي مفتوح وتوليد المزيد من الآثار الإيجابية للعولمة؛

10 - ***تسلّم*** بأن العولمة يمكن أن تكون عملية تمكِّن من تحقيق التنمية المستدامة وبأن خطة عام 2030 هي خريطة الطريق لضمان انتعاش منصف وشامل وعادل ومستدام وقادر على الصمود من جائحة كوفيد-19 وللتعجيل بتنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة والتنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة؛

11 - ***تشدد*** على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 سيتوقف أيضا على تيسير الوسائل الضرورية للتنفيذ، ولا سيما في مجالات المالية والتجارة الدولية والعلوم والتكنولوجيا وبناء قدرات البلدان النامية، فضلا عن تهيئة بيئات تمكينية وطنية مناسبة، وتدعو في هذا الصدد إلى القيام بمتابعة جدية وفعالة للالتزامات العالمية لجميع الجهات الفاعلة؛

12 - ***تشدد أيضا*** على أن إتاحة إمكانية منصفة لحصول البلدان النامية على الموارد المالية شرط مسبق لتحقيق انتعاش مستدام وشامل وقادر على الصمود من تأثير كوفيد-19 على أهداف التنمية المستدامة، وأن التصدي للأزمات العالمية يتطلب تعزيز التعاون الدولي الذي يركز على أشد البلدان وفئات السكان فقرا وضعفا؛

13 - ***تلاحظ مع القلق*** أن تعبئة التمويل الكافي لا تزال تشكل تحدّيا رئيسيا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأن التقدم المحرز لم يكن موزّعا بالتساوي داخل البلدان وفيما بينها، مما يزيد من تعميق أوجه اللامساواة القائمة؛

14 - ***تسلّم*** بالدور الحاسم الذي تؤديه التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وضرورة إيجاد استجابات سياساتية متكاملة للمسائل التي تنشأ في هذه المجالات، بما في ذلك لمعالجة أوجه التفاوت داخل البلدان وفيما بينها، وتسلم أيضا بأهمية التعاون الدولي والتمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات لدعم الجهود الوطنية بما يتماشى مع الأولويات الوطنية واحترام حيز السياسات العامة لكل بلد في ظل الحفاظ على الاتساق مع القواعد والالتزامات الدولية؛

15 - ***تسلّم أيضا*** بالحاجة إلى هيكل تجاري واقتصادي ومالي متعدد الأطراف يراعي اعتبارات التنمية المستدامة ويشجع عليها ويكفل زيادة الاتساق والتنسيق من أجل تهيئة بيئة دولية مواتية تيسر عمل الدول الأعضاء في التصدي لجملة تحديات تشمل الفقر وأوجه التفاوت والتحديات البيئية؛

16 - ***تهيب*** بجميع البلدان والجهات صاحبة المصلحة أن تدعم السياسات المؤدية إلى عملية عولمة تعود بالنفع على جميع الشعوب والمجتمعات، بما يشمل - دون حصر - تعزيز تمويل التنمية، بما في ذلك التمويل الابتكاري، والتعاون الإنمائي، والنظم المالي والصحي والتجاري الدولية من أجل التمكين، على التوالي، من الوصول المنصف إلى الموارد المالية اللازمة للتعافي من جائحة كوفيد-19؛ وتعزيز الهيكل الصحي العالمي والوقاية من الجوائح والتأهب لها ومواجهتها وتحقيق التغطية الصحية الشاملة؛ والعمل على التوصل إلى نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف قائم على القواعد ويتسم بالانفتاح والشفافية وإمكانية التنبؤ والشمول والإنصاف وانعدام التمييز، متمحور حول منظمة التجارة العالمية، وتصحيح ومنع القيود والاختلالات التجارية التي لا تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية في الأسواق الزراعية العالمية؛ فضلا عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في المؤسسات المتعددة الأطراف وباعتبارها مستفيدة من برامج تمويل مصممة خصيصا وفقا لاحتياجاتها الخاصة؛

17 - ***تسلّم*** بأن توسيع نطاق السياسات والنهج الناجحة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها لا بد أن يقترن بتحسين الشراكة العالمية وتنشيطها، وبأن هذه الشراكة ينبغي أن تعمل بروح من التضامن العالمي من أجل دعم خطة إنمائية شاملة عالمية وكفيلة بإحداث تغيير بحق؛

18 - ***تؤكد من جديد*** أن من العوامل القوية التي تحفز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة استحداث وتطوير ونشر مبتكرات وتكنولوجيات جديدة وما يرتبط بها من دراية فنية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها؛

19 - ***تقر*** بأن التحول الرقمي ينطوي على إمكانية توفير حلول جديدة للتحديات الإنمائية، ودفع عجلة التقدم الكبير نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتغلب على الاضطرابات الحالية في التجارة وسلاسل التوريد، وتؤكد من جديد، في هذا الصدد، الحاجة الملحة إلى سد الفجوات الرقمية وضمان إتاحة فوائد التكنولوجيات الرقمية للجميع، عن طريق تعزيز الوصول الشامل والجيد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا النطاق العريض داخل البلدان وفيما بينها، مع التأكيد مجددا على أن أي استخدام للتكنولوجيات الرقمية يجب أن يحمي ويحترم نفس حقوق الإنسان التي يتمتع بها الناس بما يتماشى مع القواعد التنظيمية ذات الصلة؛

20 - ***تقر أيضا*** بالحاجة إلى توسيع نطاق التعاون الدولي والتمويل من أجل تنمية القدرات الرقمية في البلدان النامية، ودعم تطوير المحتوى المحلي والمحتوى ذي الصلة بالحقائق المحلية عبر الإنترنت، والاحتفاظ بالمواهب؛

21 - ***تؤكد من جديد*** ضرورة التشجيع على تطوير التكنولوجيات السليمة بيئياً، وعلى نقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية بشروط مؤاتية، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية يُتفق عليها؛

22 - ***تؤكد*** الإمكانيات الكبيرة للتكامل الاقتصادي الإقليمي والترابط في تعزيز النمو الشامل والتنمية المستدامة، وتكرر تأكيد التزامها بتعزيز التعاون الإقليمي والاتفاقات التجارية الإقليمية؛

23 - ***تؤكد من جديد*** الالتزام الوارد في صـــميم خطة عام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب وبالالتزام باتخاذ خطوات ملموسة بقدر أكبر لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة والبلدان الأشد ضعفا وللوصول أولا إلى أشد الناس تخلفا عن الركب؛

24 - ***تطلب إلى*** الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثمانين تقريرا عملي المنحى عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك توصـــيات ملموســـة للإســـراع بتنفيذ أهداف وغايات خطة التنمية المســـتدامة لعام 2030، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والثمانين، في إطار البند المعنون "العولمة والترابط"، البند الفرعي المعنون "دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سـياق العولمة والترابط".